



## أوراق سياسات في الإصلاح الاقتصادي

### سمير النصيري\*: رؤية اقتصادية لخارطة الإصلاح للحكومة المقبلة

بعد الانتخابات استجبت تداعيات وتحديات كبيرة واجهت الشعب والحكومة. فالحكومة تعاني من سوء الإدارة وسوء ادارة المال العام في بعض الوزارات ومؤسسات الدولة والحرب على الارهاب وهبوط اسعار النفط والخلل الواضح في تقديم الخدمات الاساسية للمواطنين كالكهرباء وارتفاع نسبة الفقر والبطالة؛ والشعب يعاني ١٥ سنة من الفساد في كافة المجالات ونقص الخدمات والمحاصصة المقيتة. لذلك نعتقد ان الحكومة الجديدة المقبلة ستواجه مهاماً كبيرة لتجاوز المعاناة الشعبية والحكومية اعلاه وان من اولى واجباتها هو الإصلاح الاقتصادي الشامل والجذري لأن اصلاح الاقتصاد هو الحل لجميع مشاكل العراق. لذلك نقتح خارطة الطريق للإصلاح للحكومة الجديدة المقبلة وكما يلي:

#### اولاً: مراجعة وتقييم واعادة بناء النظام الهيكلي والمؤسسي للاقتصاد

اولاً- تأسيس (المجلس الاقتصادي الاعلى) يرتبط بمجلس الوزراء بمشاركة واسعة من خبراء الحكومة وخبراء القطاع الخاص مناصفة ويضم الخبراء والمختصين والتكنوقراط المستقلين. ويتولى المجلس التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد وتحديد السياسات التنفيذية ومتابعة ومراقبة التنفيذ للخطط التنموية والرؤى المستقبلية ويصدر ذلك بقانون تلتزم به الوزارات وجميع مؤسسات وقطاعات الدولة وتكون قراراته ملزمة بالتنفيذ بعد مصادقة مجلس الوزراء. ويتولى الاشراف ومتابعة المؤسسات الاقتصادية الوطنية المقترحة التالية:-

١- (مجلس القطاع الخاص) وان يكون رئيسه عضواً في مجلس الوزراء



## أوراق سياسات في الإصلاح الاقتصادي

٢- الصندوق الوطني للادخار (الصندوق السيادي)

٣- اللجنة العليا للاستيراد والتصدير والاستثمار

٤- مجلس الاعمار الوطني

٥- مجلس دعم وحماية الانتاج الوطني

٦- مؤسسة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

٧- مجلس الخدمة العامة

### ثانياً : - مراجعة وتقييم تطبيقات السياستين المالية والنقدية

بالرغم من مبادرة البنك المركزي العراقي لإعداد وإطلاق استراتيجيته للسنوات (2016-2020) والتي تضمنت اهداف رئيسية وفرعية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي وتطوير النظام المصرفي وفقاً لآليات ونقاط عمل جديدة، وفعلاً تحقق منها جزء كبير خلال السنتين (2016 و 2017) وحصول تعافي للدينار العراقي وتحسن التصنيف الدولي الائتماني للعراق وتم وضع تطبيقات السياسة النقدية على السكة الصحيحة. لكن ذلك لا يمنع من قيام البنك المركزي كأولويات بما يأتي:

1- ان هيكلية التمويل المصرفي الراهن تعثره كثير من الاخفاقات والمعوقات وبغية زيادة الائتمان والتمويل الاجمالي من المصارف وتفعيل مساهمتها في أوجه الاستثمار المختلفة والاعمار ودفع مسيرة التنمية وتحريك الدورة الاقتصادية في العراق نرى كخطوة اساسية جادة اعادة النظر بسياسة الاقراض والتمويل المصرفي وتفعيل تعظيم تمويل المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة كهدف اجتماعي واقتصادي ذو اولوية خاصة ومستعجلة وان يكون للبنك المركزي العراقي دوراً اشرافياً ورقابياً فعالاً.



## أوراق سياسات في الإصلاح الاقتصادي

2- تعديل التشريعات الاقتصادية في العراق والتي تنظم العمل الاقتصادي والمصرفي من اجل النهوض بالواقع الاقتصادي والمصرفي وبشكل خاص قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 وقانون تسجيل الشركات رقم 21 لسنة 1997 وقانون سوق العراق للأوراق المالية رقم 74 لسنة 2004 وقانون الاستثمار (رقم 13) لسنة 2006 وتفعيل قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وقانون حماية المنتج المحلي.

3- اصدار قانون الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والصغرى للمساعدة وخلق فرص عمل جديدة ولتقليل الفقر والعوز والمساهمة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقليل من نسبة البطالة العالية التي تجاوزت 28% وتفعيل تأسيس شركة ضمان الودائع وضمان الائتمانات والقروض وتأسيس صندوق التنمية الاجتماعية.

4- تفعيل دور البنوك الحكومية والمصارف المتخصصة والمصارف الاهلية لتوفير القروض الميسرة للقطاع الخاص الوطني وكذلك ايجاد حلول لمشاكل الضرائب والفوائد المتركمة التي ترتبت على اصحاب المشاريع المتوقفة عن الانتاج.

5- تأمين المتطلبات القانونية والفنية لإجراء توأمة واسعة النطاق بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة، كذلك اتخاذ الاجراءات السريعة لهيكله مصرفي الرافدين والرشيد، وتوحيد المصارف المتخصصة بمصرف للتنمية والاستثمار ويدار بآليات اقتصاد السوق. ومن جهة اخرى استمرار البنك المركزي بتطوير نظام المدفوعات المصرفي العراقي وتحديثه وتنظيم



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

## أوراق سياسات في الإصلاح الاقتصادي

عمليات التداول المالي والنقدي فيها وفق أحدث النظم المصرفية الالكترونية الحديثة المطبقة في دول العالم.

٦-مراجعة وتقييم وإعادة تصنيف المصارف وفق معايير كفاءة الاداء والنشاط باعتماد المعايير الدولية المعتمدة على ان تقوم بعملية المراجعة والتقييم مؤسسات محاسبية حيادية دولية معتمدة وتحت اشراف البنك المركزي العراقي. في ضوء مراجعة واقع المصارف في ضوء نتائج اعمالها لعام ٢٠١٧ و ٢٠١٨ واتخاذ القرارات الحاسمة بهيكلتها ودمج المصارف الصغيرة الحجم وضعيفة النشاط مع المصارف الكبيرة والرصينة بهدف تطوير وتنمية القطاع المصرفي الخاص. على ان يكون الاندماج المصرفي محدد بأسس ووسائل لمعالجة المشاكل ومعوقات العمل لدى القطاع المصرفي والانتقال به من دور الصيرفة الى الدور التنموي.

(\* مستشار اقتصادي ومصرفي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 5 آب/اعسطس 2018

<http://iraqieconomists.net/ar/>